

**توظيف الرؤية السعودية (2030) في تعزيز مقومات
القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى
الإقليمي (2016-2030)**

الباحث : محمد بن حمود بن سليمان العنزي

ملخص

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان فاعلية توظيف الرؤية السعودية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي خلال الفترة (2016-2030)، واعتمدت الدراسة على المنهج السلوكي في تحقيق أهدافها، والاجابة عن تساؤلها الرئيس التالي: ما واقع توظيف الرؤية السعودية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي؟، وقد خلصت الدراسة إلى أن الرؤية السعودية 2030 تسهم في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في السعودية ضمن ثلاث محاور هي المجتمع الحيوي والوطن والطموح والاقتصاد المزدهر، مما يؤكد أهمية تحقيق الرؤية للاستقرار الاقتصادي ويعزز مقومات القوة للدولة السعودية بما سينعكس بشكل مباشر على مكانتها ودورها الإقليمي، حيث تهدف المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية إلى حماية النظام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المصالح الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها.

الكلمات الدالة: الرؤية السعودية (2030)، السياسة الخارجية السعودية، المستوى الإقليمي.

Abstract

The main objective of the study was to demonstrate the effectiveness of employing the 2030 Saudi vision in enhancing the strengths of Saudi foreign policy at the regional level (2016-2030). The study adopted the behavioral approach in achieving its objectives in addition to answering the following question: What is the reality of employing the 2030 Saudi vision in enhancing the strengths of the Saudi foreign policy at the regional level? The study concluded that the 2030 Saudi vision contributes to enhancing the comprehensive development process in Saudi Arabia within three axis: Vital society, country, ambition, and booming economy, which emphasizes the importance of achieving the economic stability vision as well as strengthening the strengths of the Saudi country, which will directly reflect on its status and regional role. Saudi Arabia, through its foreign policy seeks to protect the Saudi political system, maintaining stability, internal security, protecting economic assets, preserving national identity, strengthening the relations with the Arab Gulf countries, in addition to supporting the relations with the Arabian and Islamic countries in which serves the common interests of these countries and defends their affairs.

Keywords: 2030 Saudi Vision, Saudi Foreign Policy, Regional Level.

مقدمة:

إن المقترَب السياسي لمفهوم قوة الدولة في العلاقات الدولية ارتبط لفترة طويلة بالقوة العسكرية، وقدرة الدولة على بناء ترسانة من الأسلحة والمعدات العسكرية والكوادر البشرية للدفاع عن أمنها الوطني، إلا أن التفاعلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد بعد عام 1990 قد ساهمت في إبراز أهمية العامل الاقتصادي، كحدد رئيسي في إعادة تقييم وضع الدولة ومقومات القوة للدولة، ولتحقيق اقتصاد مزدهر تستهدف "رؤية السعودية" إلى رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من الناتج المحلي غير النفطي، بالإضافة إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3.8% إلى 5.7%، كما وتستهدف الرؤية للوصول إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%. وتستهدف الرؤية أيضاً إلى ومن المستهدف زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم.

وتستهدف رؤية السعودية أيضاً رفع نسبة تملك السعوديين للمنازل من 47% إلى نحو 52% بحلول عام 2020. وتضمنت الرؤية المستقبلية رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، وتخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7.7% وفيما يتعلق بالمجتمع تستهدف "رؤية السعودية" مجتمعاً حيوياً بنيانه متين، عبر زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 عاماً، والارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26⁽¹⁾.

فلقد تبوأَت السعودية مكانتها "كمركز للقوة" في المجال الجيوسياسي للمنطقة العربية والإسلامية، وتحولت في هذا المجال إلى عامل لاستقرار المنطقة، فالسعودية تتفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزاماتها بالعضوية في الأمم المتحدة وبالمواثيق والأعراف الدولية التي تحدد السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة، ويتحدد سلوك المملكة وسياساتها في هذا المجال من خلال علاقاتها بغيرها من الدول، وخاصة الكبرى منها، وطبيعة تحالفاتها الدولية والسياسية التي تنتهجها تجاه الملفات الدولية، ومساهمة الدول في تحقيق الأمن الدولي ومشاركتها في المؤتمرات الدولية والقيود التي يفرضها عليها نظام الأمن الجماعي التي ارتضته الدولة في إطار المجتمع الدولي، حيث اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، بالإضافة إلى سعيها لتنمية علاقات السلمية، والحد من استخدام القوة في علاقاتها الدولية⁽²⁾.

فعملية الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية قد جاءت لإدراك صانع القرار السياسي السعودي بأهمية وضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين السعوديين في

(1) رويترز (2016). ملخص-أبرز ملامح خطة التنمية السعودية "رؤية المملكة 2030". نقلا عن الرابط:

<https://ara.reuters.com>

(2) موقع وزارة الخارجية السعودية (2018). على الرابط التالي: <http://www.mofa.gov.sa>

عملية صنع القرار السياسي في المملكة، الأمر الذي يسهم في زيادة فاعلية عملية اتخاذ القرار السياسي للمملكة العربية السعودية. وشملت عملية الإصلاح السياسي في المملكة جوانب كثيرة أهمها السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وآليات صنع القرار. وإدراكاً من المملكة لأهمية العامل الاقتصادي في تدعيم المكانة السياسية للمملكة العربية السعودية على المستوى الدولي فقد لجأت إلى تنوع مصادر دخلها وعدم التركيز على النفط في الاقتصاد السعودي وقد تبلور ذلك من خلال الرؤية 2030، وعليه جاءت الدراسة الحالية لتبحث في موضوع توظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (2016-2030).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها تحليل مقومات القوة (السياسية والاقتصادية والدينية) التي تلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية السعودية نتيجة للأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية وبروز الدور التركي، والتمدد الإيراني الشيعي، وانتشار الحركات التي تسمي نفسها جهادية والتي تنتشر الفوضى والدمار، كان لابد للمملكة العربية السعودية من أن يكون لها دوراً إقليمياً واسعاً لما تتمتع به من مكانة دينية ناتجة عن احتضانها للمقدسات الإسلامية، ولما لها من قوة اقتصادية في المنطقة لا يستهان بها بسبب الثروة النفطية التي تمتلكها. من هنا تبرز مشكلة الدراسة في معالجتها لهذا الموضوع في ضوء التطورات الإقليمية المتسارعة في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية والتي يمكن أن تؤثر على خطة (2030) السعودية. وعليه: تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع توظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي؟
- ماهية رؤية السعودية (2030) من حيث الأهداف والخطط والمشاريع المستقبلية؟
- ما مستوى انعكاسات رؤية السعودية (2030) على السياسة الخارجية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى: بيان فاعلية توظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (2016-2030)، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل لمقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي.
- بيان فاعلية توظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية فيما يمكن أن تسهم به في المجال العلمي والعملية من إضافة علمية حول موضوع الدراسة الحالية:

أ. **الأهمية العلمية:** تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها ستسهم في التأصيل النظري والمعرفة العلمية لموضوع مهم في مجاله الأكاديمي، مما سيفيد المهتمين والمختصين والباحثين في مجال السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية، وتحليل الرؤية السعودية (2030)، والتحليل السياسي الاستراتيجي، وذلك من خلال تقديم تحليل استشرافي لتوظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية.

ب. **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة فيما يمكن أن تشكله من إضافة عملية في هذا المجال، وتكمل ما توصلت إليه الدراسات السابقة من تحليل لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتحديات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية للسعودية، وما ستوفره الدراسة من تحليلات ستسهم في زيادة إدراك صانعي القرار في التعامل مع التحديات الإقليمية، وتطبيق الرؤية السعودية (2030)، ويؤمل أن تسهم في إثراء المكتبة الأردنية والعربية، وتفتح آفاق جديدة للباحثين في هذا الموضوع المهم بالنسبة للباحثين وصانعي القرار في المنطقة العربية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج المؤسسي:** ويقوم المنهج على تحليل عمل المؤسسات الرسمية وتم استخدام المنهج في تحليل دور المؤسسات الرسمية السعودية ومنها وزارة الخارجية في تنفيذ الرؤية السعودية (2030).

المنهج الاستشرافي: يقوم المنهج على أساس تحليل الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية ويهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة، ويبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة⁽¹⁾، وعند تحليل الوظيفة التنبؤية لنظريات العلاقات الدولية نجد أنفسنا أمام جدل منهجي تشكله رؤيتين أساسيتين:

الأولى: تقوم على عدم اعتبار التنبؤ أحد وظائف نظريات العلاقات الدولية، وإن مورست هذه الوظيفة فتمارس بشكل عرضي، حيث يرى جيمس روزنو (J.Rousna) أن حقل نظرية العلاقات الدولية لم يفشل فقط في التنبؤ، ولكن أيضاً في التعلم من الأخطاء بمعنى أن نظريات العلاقات الدولية فشلت حتى في ممارسة وظائف الوصف والتفسير. وفي نفس السياق يؤكد ميتشل نيكلسون (M.Nicholson) أن تعدد النظريات في حقل العلاقات الدولية يضيف نوع من التشوش المنهجي على هذا الحقل وهو ما يعقد من مهمة التنبؤ، كما يرى ريمون

(1) الحمداني، قحطان (2004). الأساس في العلوم السياسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص111.

ارون (R.Aron) أن العلاقات الدولية هو علم تاريخي وبالتالي أقصى ما يمكن أن يطمح إليه هو استقراء التاريخ وليس التنبؤ بالمستقبل، كما يرى مورتون كابلان (M.kaplan) أن ممارسة الوظيفة التنبؤية مرهون بالوصول إلى تعميمات متفق عليها بين المنظرين، وهو ما يعد غير متاح في واقع التنظير. ويؤكد كينيث والتر (kWaltz) أن التنبؤ كهدف منهجي لنظرية العلاقات الدولية هو هدف غير واقعي، حيث إن المتغيرات المؤثرة في واقع العلاقات الدولية هي متغيرات كبيرة العدد وغير قابلة للإحصاء، بالإضافة إلى التنوع الهائل في أهداف الفواعل، كما أن كل العوامل المؤثرة في واقع العلاقات الدولية لا يمكن التعبير عنها كمياً، ويبرر روبرت جيرفيس (R.Jervis) عدم إمكانية ممارسة التنبؤ في نظريات العلاقات الدولية، بأن التنبؤ يمكن إنكاره ذاتياً إذا أثر في سلوكيات الفاعلين⁽¹⁾.

الثانية: تقوم على أن التنبؤ يجب أن يكون أحد الوظائف الأساسية لنظريات العلاقات الدولية حيث تقاس عليها قيمة التنظير في هذا الحقل المعرفي، وهنا يرى ستيفن هاوكينغ (S.Hawking) أن النظرية الجيدة هي التي تتصف بالاتساق الكبير بين مجموعة من الملاحظات، مع تقديم تنبؤات محددة حول مستقبل هذه الملاحظات، فقيمة نظريات العلاقات الدولية لا تتحدد على أساس الاختبار في أحداث الماضي، ولكن على أساس الاختبار في المستقبل، كما أن العلم الذي لا يملك الاستعداد للتعامل مع متغيرات جديدة هو علم محكوم عليه بالزوال، ويضيف رينولد تشارلز (C.Raynold) أيضاً أن نظريات العلاقات الدولية لا تشرح وضماً محدداً ولكن تشرح الأوضاع كلها، ولذا فإن التنبؤ يجب أن يكون وظيفة منهجية أساسية لهذه النظريات⁽²⁾.

وسيتم استخدام هذا المنهج في عرض التصورات والسناريوهات المستقبلية تقديم تحليل استشرافي لتوظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (2016-2030).

مصطلحات الدراسة:

القوة الإقليمية: هي الوحدة الدولية التي تمتلك كلاً من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها؛ فهي مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي، ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له⁽³⁾.

ولغايات هذه الدراسة يعرف الباحث القوة الإقليمية على أنها الدولة التي تستطيع توظيف مقومات القوة المادية وغير المادية في الإطار الإقليمي، ضمن رؤيا إستراتيجية محددة تُعبر عن مصالحها القومية والمقصود بها في هذه الدراسة إيران وتركيا.

(1) Ernest J. Wilson (2008). Hard Power, Soft Power. Smart Power. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. Vol. 616. Public Diplomacy in a Changing World Mar. p.168.

(2) شنيكات، خالد حامد؛ عريبات، غالب (2012). التنبؤ ونظرية العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات النظرية. *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. 39 (3). ص ص 601-605

(3) أبو ليلة، سعاد محمود (2012). القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. القاهرة: السياسة الدولية. 47 (189)، ص 15.

الإستراتيجية: هي "فن وعلم واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضرورياً خلال السلم والحرب، لتقديم أقصى مساعدة لسياسات الدولة بغرض زيادة الإمكانيات والنتائج المرغوبة أو لتقليل احتمالات الهزيمة"⁽¹⁾.

رؤية السعودية 2030: هي رؤية ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية تم الإعلان عنها في 25 نيسان / إبريل 2016، وتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعاً حكومياً عملاقاً، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7 مليار ريال، وتصل إلى 20 مليار ريال.

النفوذ: تعرف الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية النفوذ بأنه: "القدرة على حمل الآخرين بفعل ما نريد أن يقوموا به"⁽²⁾، والهدف من النفوذ السياسي هو تحقيق الهيمنة، وهذه الأخيرة تعبّر عن النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دولة أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية، والسيطرة الفعلية على شؤونها وسلطاتها وقراراتها وأوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري لها.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: تتمثل بتوظيف الاستراتيجية السعودية (2030).

المتغير التابع: تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية.

الدراسات السابقة:

من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة التميمي، ناصر (2017)⁽³⁾ بعنوان "السعودية: رؤية 2030" وتداعيات الأزمة الخليجية" مركز الجزيرة للدراسات، هدفت الدراسة إلى تحليل الرؤية السعودية 2030 وبيان تداعيات الأزمة الخليجية، وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج "رؤية 2030" يُعد مشروعاً طموحاً وقد يمتد تطبيقه لسنوات طويلة، لكن العقبات لا يمكن التغلب من شأنها، ومخاطر التنفيذ مرتفعة واحتمالات الفشل واردة. وبصرف النظر عن التحديات السياسية والصراعات الإقليمية، فإن التحديات اللوجستية لتنفيذ هذه المجموعة الواسعة من الإصلاحات في بيئة قاومت التغيير في الماضي لا يستهان بها.
- دراسة بوشول، السعيد؛ غانية، نذير؛ جرمون، سعاد (2017)⁽⁴⁾ المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، تسعى الدراسة لتسليط الضوء على استراتيجية التنويع الاقتصادي للاقتصاد السعودي وفقاً لبرنامج التحول الوطني 2020 ورؤية السعودية 2030، لذلك تسعى السعودية لتعزيز النمو في القطاعات الأخرى وترسيخ نمط التفكير في المقاولاتية

(1) الكبيسي، عامر خضير (2010). مدخل لدراسة الاستراتيجيات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 59.

(2) عبد الفتاح، عبد الكافي اسماعيل (د.ت). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (د.ن)، (د.م)، ص 46.

(3) التميمي، ناصر (2017). السعودية: "رؤية 2030" وتداعيات الأزمة الخليجية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

(4) بوشول، السعيد؛ غانية، نذير؛ جرمون، سعاد (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية. بحث منشور، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

بين صفوف السعوديين وزيادة نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لذلك سطرت هدفين رئيسيين يتعلقان بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. الأول هو زيادة مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي وإلى 35% بحلول عام 2030 والثاني هو زيادة نسبة الموظفين العاملين في هذا القطاع إلى 53% بحلول عام 2020.

- دراسة آل حدال، خالد بن سعيد بن محمد (2016)⁽¹⁾. إشكاليات وتحديات السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية 2010-2015. هدفت الدراسة إلى توضيح المحددات المؤثرة على الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية، وبيان التحديات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية السعودية بعد عام 2011. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فضلاً عن المنهج التاريخي لدراسة السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية تجاه التحديات الإقليمية. وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011 وخصوصاً الحركات العربية وتداعياتها المحلية والإقليمية في سوريا واليمن ومصر قد شكلت محدداتاً رئيسياً للسياسة الخارجية السعودية، في ضوء تزايد التدخلات الإقليمية الإيرانية والتركية في قضايا ونزاعات المنطقة العربية، وانتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، والإشكاليات بين الدول الخليجية.

- دراسة عمار محمد سلو العبادي (2012)⁽²⁾ بعنوان: "محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية". إن السياسة النفطية السعودية تنطلق من موقع المملكة العربية السعودية في السوق النفطية بوصفها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم؛ إذ تشكل نسبة هذا الاحتياطي نحو خمس الاحتياطي العالمي. كما أن ثمة دوراً مهماً للنفط وإيراداته في الاقتصاد الوطني السعودي، حيث يشكل قطاع النفط أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل إيراداته نحو ثلثي الإيرادات العامة، فضلاً عن قدرات المملكة الاحتياطية والإنتاجية في مجال الغاز الطبيعي وتصنيع النفط.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تسعى الدراسة لأن تكون إضافة علمية للدراسات السابقة التي تم عرضها كونها تبحث في موضوع تحليل واقع توظيف الرؤية السعودية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (2016-2030)، بينما في حدود علم الباحث لا توجد دراسة سابقة تناولت موضوع الدراسة الحالي بشكل تفصيلي، وتم تناول موضوع توظيف إستراتيجية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (2016-2030) من خلال المحاور التالية:

(1) آل حدال، خالد بن سعيد بن محمد (2016). إشكاليات وتحديات السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية 2010-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
(2) العبادي، عمار محمد سلو (2012). محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (164).

أولاً: رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير كافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال نهج رؤية 2030، والتي ترسم توجهات عامة تساهم في أن تكون المملكة نموذجاً رائداً على كافة المستويات. وفي إطار هذه الرؤية والبدء بمراحلها بما يتوافق مع متطلباتها سيتم إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة⁽¹⁾. وقد أقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية⁽²⁾. ولتحقيق أهداف تلك الرؤية ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ويتضمن هذا البرنامج على أهداف مرتبطة بأهداف مرحلية لعام 2020. واستخدم البرنامج وسائل وأدوات مبتكرة وفعالة للتخطيط وتفعيل مشاركة القطاع الخاص والتنفيذ وتقييم الأداء⁽³⁾.

المشاريع والبرامج التي تقوم عليها الرؤية السعودية (2030):

وتتمثل هذه المشاريع بما يلي⁽⁴⁾:

1. **صندوق الاستثمارات العامة السعودي:** تعمل الرؤية على تحويل الصندوق إلى أكبر صندوق سيادي على مستوى العالم برأسمال قدره 22 تريليون دولار أمريكي، ويتم استثمار أموال الصندوق في استثمارات أجنبية وداخلية، ليكون مصدر دخل رئيسي يحل مكان عائدات البترول.
2. **الحج والعمرة وزيادة الأماكن المقدسة:** تسعى الرؤية لرفع القدرة الاستيعابية لأماكن الحج والعمرة، بهدف رفع عدد المعتمرين من (8 مليون في 2015م إلى (15 مليون معتمر في عام (2020م) وإلى (30 مليون) في عام (2030م).
3. **شركة أرامكو السعودية:** تعمل الرؤية على تحويل الشركة إلى عملاق صناعي يعمل في جميع أنحاء العالم وتستنثر في المجالات الصناعية والبتروكيماوية، والتكرير والنقل.
4. **استثمار الموقع الجيوستراتيجي:** استغلال الموقع الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية من أجل تطوير التجارة الدولية بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وجعل المملكة قاعدة لوجستية عالمية تصبح من خلال ذلك مركزاً رئيسياً للتجارة العالمية⁽⁵⁾.
5. **الشراكة مع القطاع الخاص:** تقوم الرؤية على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال أما القطاع الخاص ليكون شريكاً للحكومة بالإضافة إلى إشراك

(1) رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2018) برنامج التحول الوطني، نقلا عن الرابط: vision2030.gov.sa
(2) البقمي، هليل (2016). التحول الوطني 2020 "ينطلق بـ 543 مبادرة". نقلا عن الرابط: www.alhayat.com/
(3) سامي، إيمان (2018). أهداف وخدمات هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. نقلا عن الرابط: www.almrsal.com
(4) البقمي، هليل، مرجع سابق
(5) سامي، إيمان، مرجع سابق

القطاع الخاص في الاستثمار المباشر وتقديم الخدمات للمواطنين ويكون دور الدولة الإشراف والمراقبة.

6. تأسيس شركة للصناعات العسكرية السعودية: إنشاء شركة للصناعات الحربية لتلبية طلب المملكة على الأسلحة، حيث أنها الدولة الثالثة في العالم من حيث الإنفاق العسكري، كما ورد في التقرير الذي أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2017 حيث بلغ حجم الانفاق السعودي لعام 2017، 69.4 مليار دولار⁽¹⁾.

7. إقامة أكبر متحف إسلامي: تسعى الرؤية إلى بناء أكبر متحف إسلامي في العالم يضم أقساماً للعلوم والعلماء المسلمين والفكر والثقافة الإسلامية ومكتبة ومركز أبحاث على مستوى عالمي.

أشارت الرؤية بشكل عام إلى السياسات التي سوف تنتهجها من أجل المساعدة في تنفيذ مراحلها ومن أهمها⁽²⁾:

1. التخفيف من الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وتخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارية القوية، واستقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل في تنمية الاقتصاد السعودي.⁽³⁾

2. تطوير المدن وتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية وإعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية وتعزيز دور المعلم ورفع تأهيله.

3. تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات وبخاصة تقنية النطاق العريض عالي السرعة لزيادة نسبة التغطية في المدن وخارجها وتحسين جودة الاتصال وسيكون ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص⁽⁴⁾.

بُنيت الرؤية السعودية 2030 على أسس وقواعد وطنية كما وتم تحديد برامجها على إرادة سياسية للتغيير، وجاءت هذه الإرادة من رؤيتها أن هناك حالة اقتصادية إن استمرت فسوف ينتهي الأمر بأزمة مالية كبيرة⁽⁵⁾. ولقي شعار التغيير الذي أطلقه ولي ولي العهد السعودي تجاوباً سريعاً وقوياً من قبل الشعب السعودي، وجاء هذا الدفع القوي من جهة القيادة السياسية ليشير إلى أهمية وضرورة إخضاع هذه الرؤية للنقد والتحليل حتى لا تخيب آمال المواطنين وتهتز الثقة. ويهدف النقد والمراجعة للرؤية لبيان نقاط الضعف والقوة، ويكون النقد قائم على المعرفة والمواطنة ويتم من ذوي الاختصاص والثقافة والمعرفة⁽⁶⁾.

(1) موقع (dw) (2018). معهد ستوكهولم الدولي: الشرق الأوسط المنطقة الأكثر استيراداً للأسلحة في العالم. نقلاً عن الرابط:

<https://www.dw.com/ar>

(2) الدخيل، عبدالعزيز (2018). رأي في الرؤية 2030، بيروت: مركز الخليج للدراسات، ص 19.

(3) سامي، ايمان، مرجع سابق

(4) الدخيل، عبد العزيز محمد (2017). الاقتصاد السعودي: قبل "رؤية 2030" وبعدها، بيروت: دار الساقي، ص 31.

(5) رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مرجع سابق.

(6) البقمي، هليل، مرجع سابق

وفي ظل عمل الرؤية السعودية 2030 وتحقيق أهدافها الاقتصادية، قامت المملكة العربية السعودية بهيئة وطنية عليا للنفط والغاز للمحافظة على الثروة النفطية والغاز في المملكة وتنظيم قواعدها واجراءات استكشافها، ويتم ذلك من خلال منح عقود امتياز للاستكشاف للشركات السعودية بشروط وضوابط عالمية ومحددة، وتؤول ملكية المستكشف من النفط والغاز للهيئة الوطنية للنفط والغاز بموجب اتفاقية مسبقة للشراء بناءً على معادلة سعرية تأخذ في الاعتبار تكاليف الاستكشاف وأهميته، والربح الملائم للشركة. وكذلك الحال بالنسبة لاستخراج النفط وبيعه، الذي يتم أيضاً من خلال هذه الشركات السعودية ضمن عقود بيع للجزء من المخزون الأرضي من النفط والغاز ولأجل متوسطة وبأسعار مرنة تأخذ في الحسبان الاتجاه العام لأسعار النفط والغاز في الأمد المتوسط.⁽¹⁾

ثانياً: مرتكزات السياسة الخارجية السعودية في المستوى الإقليمي:

أثرت معطيات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الاقتصادية والدينية والأمنية والجغرافية والتاريخية على ملامح السياسة الخارجية للمملكة في أبعادها الخليجية والعربية والإقليمية والتي كانت ولا زالت تشكل أهمية خاصة في السياسة الخارجية للمملكة وهي تركز على منطقة الخليج العربي أولاً والمنطقة العربية ثانياً والإسلامية ثالثاً، وإن خصوصية الوضع (الجيوبوليتيكي) في اعتبار المملكة جزء من منطقة الخليج العربي التي تتنافس عليها الدول الكبرى طوال التاريخ الحديث، إنما تتوسط بين العالمين القديم والجديد (أوروبا، وأمريكا)، وإلى ذلك تشغل المملكة موقعاً مركزياً في منطقة الشرق الأوسط بمفهومه المحدود والواسع، كما تشغل المملكة موقعاً وسطياً بين العالم.

ويرى الباحث أن الموقع الجغرافي للمملكة ذو أهمية استراتيجية كون أراضيها وشواطئها تقع على أهم المضائق والخلجان المائية في المنطقة والعالم وهي: (البحر الأحمر، الخليج العربي، خليج العقبة، مضيق هرمز، ومضيق باب المندب)، فالمملكة كانت ولا تزال تعتبر الشرايين الحيوية لمعظم دول العالم، وهذا الموقع الجغرافي الذي تحده من جميع الجهات دول عربية وإسلامية، إنما يزيد من الأهمية الاستراتيجية للمملكة، ويعود ذلك إلى الإمكانيات المفتوحة أمامها للتعامل والتعاون مع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، لأنها من حيث الجوهر شبيهة بالمملكة نفسها (كلها تنتمي إلى الأمة العربية الإسلامية).

ولمقتضيات الدراسة، فإن الباحث سوف يركز على المرتكزات في هذه الدوائر لإعطاء صورة واضحة عن مستوى الاهتمام السعودي بهذه الدوائر⁽²⁾:

- **الدائرة الخليجية:** تعتبر الدائرة الخليجية من أهم دوائر السياسة الخارجية السعودية وذلك لأسباب فرض الموقع الجغرافي والبعد التاريخي، حيث أن المملكة تعتبر نفسها مرجعية

(1) سامي، إيمان، مرجع سابق

(2) رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مرجع سابق.

سياسية في التعاون وحل الخلافات داخل حدود مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾. وإيماناً من المملكة وباقي دول الخليج بالقواسم المشتركة بينها ورغبة منها في توحيد وتنسيق السياسات المشتركة وأهمها الأمنية والدفاعية في خضم أزمات وصراعات تحيط بالمنطقة وتؤثر عليها بأشكال عدة، اتفق قادة دول الخليج الست على إنشاء (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) في عام 1981، ليكون الإطار المؤسسي لتحقيق كل ما من شأنه الوصول إلى صياغة تكاملية تعاونية تحقق كل رغبات وطموحات دول المجلس الست على المستوى الرسمي والشعبي على كل الأصعدة (السياسية – الأمنية- الاقتصادية- الاجتماعية-العلمية-الثقافية... الخ)، وكانت السعودية فاعل رئيسي في تطوير صيغ التعاون داخل المجلس.

- تركز السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الخليجية على أسس ومبادئ من أهمها⁽¹⁾:
 - أن أمن واستقرار دول منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب ودول المنطقة ومن حقها الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة.
 - رفض التدخل الخارجي الاقليمي والدولي في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية.
 - تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، ويتم ذلك من خلال سعي المملكة لحل الخلافات التي تقع بين الدول الأعضاء وبما يساعد على ترسيخ قواعد العمل المشترك بين الدول الأعضاء.
 - تركيز التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس من خلال الحث المستمر على توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة الصيغ التكاملية الملائمة، والتعاون حول السياسات النفطية لدول المجلس بما يخدم مصالحها باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لهذه الدول.
- اكتسبت الدائرة الخليجية أهمية كبيرة لدى السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، لكون أن المملكة إحدى دول تلك الدائرة، إذ سعت المملكة إلى تقوية علاقاتها مع دول الخليج العربي، حيث إن السياسة الخارجية للمملكة في الدائرة الخليجية تركز على عدة أسس تتمثل أبرزها بأن أمن واستقرار منطقة الخليج مسؤولية شعوب ودول المنطقة، وكذلك رفض التدخل في شؤونها الداخلية والعمل على الوقوف صفاً واحداً أمام أي اعتداء على أي من هذه الدول. ومن هذا المنطلق، تسعى المملكة خلال عام 2018 للعمل على توحيد المواقف الخليجية حيال الملفات الساخنة ومواجهة الأخطار، وفي مقدمة ذلك الوضعان اليمني والسوري وتزايد التهديد الإيراني للمنطقة، كما وتسعى المملكة إلى بذل جهوداً مضاعفة في تحقيق أمن واستقرار المنطقة العربية عامة، والخليجية خاصة⁽¹⁾.

(1) الزياتي، أمل، (1983). علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج، مجلة دراسات الخليج العربي، العدد 33، ص 185-186.

(1) كوستاش، غريغوري، وميلكوميان، بيلينا (2005). تطور السياسة الخارجية السعودية، من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، راجعه وعلق عليه ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، السعودية، ص 21.

(1) طاهر، أحمد (2018). السياسة الخارجية السعودية 2018 الفرص والتحديات. نقلاً عن الرابط:

- **الدائرة العربية:** أدركت المملكة العربية السعودية أهمية أمن المنطقة العربية على أمنها القومي والعمل العربي المشترك، لذا فقد قامت بعقد اجتماع مع ست دول عربية مستقلة بهدف وضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك ولخدمة مصالح هذه الدول وقضاياها، وعليه تم في آذار 1945م إنشاء (جامعة الدول العربية) والتوقيع على ميثاقها⁽¹⁾، وترتكز السياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية على مبادئ وأسس ثابتة وهي⁽²⁾:
 - أهمية التأكيد على مبدأ الترابط بين الإسلام والعروبة منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز.
 - أهمية وضرورة التضامن بين الدول العربية بما يتماشى مع تحقيق أهداف الدول العربية وتوحيد مواقفها تجاه القضايا العربية وخدمة مصالحها.
 - الواقعية والإبتعاد عن الشعارات والمزايدات المضرة بالأمن واستقرار في العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
 - الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة أشكالها.
- تحتل المملكة العربية السعودية مكانة كبيرة في محيطها العربي، لكونها تنتهج سياسة تتسم بالتوازن والعقلانية، الأمر الذي دفعها للعب دوراً هاماً كوسيط في حل الخلافات العربية، ففي إطار ذلك قامت المملكة بجهود دبلوماسية هدفت من خلالها إلى إزالة الخلافات العربية المؤثرة على وحدة الصف العربي، كما وأولت المملكة اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، فالمملكة تحمل على عاتقها منذ عهد الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية؛ وتمثل ذلك بطرح المملكة للعديد من المبادرات التي تدعو إلى التسوية للصراع العربي الإسرائيلي.
- **الدائرة الإسلامية:** سعت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى تكريس كافة قدراتها ومواردها لخدمة قضايا العالم الإسلامي، فالتكافل الإسلامي هو السبيل لاستعادة المسلمين لمكانتهم وعزتهم، ففي إطار ذلك بادرت المملكة بإقامة منظومة من المؤسسات الإسلامية الحكومية وغير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي في عام 1962م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969م واحتضنت المملكة مقريهما، وهدفت تلك المؤسسات إلى تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية، وتقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة، وتقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول

(1) تميم، جمال (2005). صنع القرار السياسي في المملكة. المؤسسات الشرعية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، المعهد الدبلوماسي، الرياض، صص 103-105.
(2) كوساتش، المرجع السابق، صص 88-93.

- الإسلامية المنكوبة، ومناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم. من هنا، يمكن القول: إن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:
- تحقيق تضامن إسلامي شامل بين الدول الإسلامية، الأمر الذي يسهم في زيادة التعاون بين الدول الإسلامية.
 - السعي نحو فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين تلك الدول بهدف دعم قدراتها ومواردها.
 - التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة.
 - تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، بالإضافة إلى تقديم الصورة المشرفة والحقيقية للدين الإسلامي وشريعته السمحاء.
- ثالثاً: توظيف الرؤية السعودية 2030 لتعزيز النفوذ الإقليمي السعودي:** أسست المملكة العربية السعودية مكانتها ومنزلتها الإقليمية والدولية على العنصر الاقتصادي للقوة، حيث أن المملكة تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم؛ وأنها ذات حضور اقتصادي متميز على الساحة الدولية باعتبارها أكبر ناقل ومستورد للتكنولوجيا الغربية في المنطقة، وأنها من كبريات الدول المشاركة في الأسواق والبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى بسبب استمرار تدوير عائدات النفط في تلك المؤسسات والبنوك، إضافة إلى أنها من أكبر الدول التي تدعم المؤسسات الدولية التي تقوم بمساعدة الدول النامية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في دعم برامج الأمم المتحدة الخاصة بإنشاء المشروعات التنموية في الدول النامية، من خلال مساهمتها بحصة ثابتة في برنامج الغذاء العالمي تبلغ (55) مليون دولار كل عامين، فضلاً عن أنها تحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث حجم حصتها وقوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.
- أصبحت المملكة لاعباً فاعلاً في العلاقات الدولية والإقليمية في إطار النظام الدولي الجديد، وقد أتضح هذا الدور من خلال علاقات المملكة التي أصبحت تتصف بالشمولية، وقيام هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والمكانة التي تتمتع بها المملكة في ضوء ما تمتلكه من احتياطات الطاقة، ودورها في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية والاقتصادية، مما مكن المملكة أن تكون عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، نتيجة للأهمية الجيوستراتيجية للمملكة والتي برزت في ظل

(1) العلي، خالد، (1419هـ). مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية: المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في منة عام، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، ص ص 58-66.

(1) الأعظمي، وليد (1992). العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج، لندن: دار الحكمة، ص ص 90-92.

النظام الدولي الجديد، حيث تشمل الدائرة الإقليمية كثيراً من القضايا والملفات التي أولتها المملكة اهتماماً خاصاً وأهمها⁽¹⁾.

الملف اليمني: سعت السعودية إلى إيجاد حل للأزمة اليمنية لما في ذلك تأثير على أمنها واستقرارها لقربها من حدودها الجغرافية، فقد لعبت السعودية، دوراً بارزاً في التسوية السياسية لثورة عام (2011) على نظام الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، حيث وقع على "المبادرة الخليجية" في (الرياض) في تشرين الثاني (2011)، ومن خلالها تمكنت المملكة من إيجاد توافق بين فرقاء الأزمة السياسية في اليمن، إذ شكّل التوقيع على هذه المبادرة دلالة على مدى الجهد الذي أولته السعودية للوصول إلى هذا الاتفاق.⁽²⁾ إن تزايد النفوذ الإيراني في اليمن يشكل مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي وتهديداً لنفوذها الإقليمي، وهذا عائد لسببين رئيسيين، الأول: يكمن بأنه في حال التمكين السياسي لحلفاء إيران، الحوثيين، الذين هم أقلية زيدية محسوبة على الطائفة الشيعية، قد يشجّع الأقليات الشيعية في الداخل السعودي على الاحتجاج، خاصة مع وجود خلفية تاريخية لمثل هذه الحوادث. والثاني: يكمن في القرب الجغرافي للمنافذ البرية هذا فضلاً عن طول الشريط الحدودي بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن، ناهيك عن اعتماد المملكة على العمالة اليمنية التي تعبر الحدود يومياً.⁽³⁾ لذا قادت المملكة العربية السعودية، في ظل نداء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في 24 آذار 2015 وبلاستناد إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، تحالفاً عربياً في عمليتي "عاصفة الحزم"، و"إعادة الأمل" لمواجهة تمرد ميليشيات الحوثيين، وإنقاذ المؤسسات اليمنية.

الأزمة السورية: كان تعامل السعودية في بداية الأزمة السورية بطريقة هادئة ودبلوماسية، وتغير موقف الرياض مع خطاب الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز في شهر اب عام 2011 والذي وصف فيه أن ما يحدث في سوريا ليس من الدين ولا من الأخلاق، وقامت الرياض باستدعاء سفيرها في دمشق للتشاور⁽⁴⁾. كما حذر الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز القيادة السورية من الاستمرار في العنف ودعاها إلى إجراء إصلاحات سياسية تلبى مطالب الشعب السوري، وبقي الموقف السعودي ثابت والداعي إلى تنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة، وحماية المواطنين السوريين في الداخل وتقديم الدعم للاجئين في دول الجوار، وتقديم الدعم للمعارضة السورية. أما فيما يخص موقف قطر من الأزمة السورية، فإن العلاقات السورية-

(1) طاهر، أحمد: مرجع سابق.

(2) الشبيري، محمد: (2014)، حقيقة التدخل السعودي في حل القضايا اليمنية، صحيفة رأي عام، متاح على الرابط:

<http://www.raialyouth.com>

(3) عالم، أمل (2015)، الصراع السعودي الإيراني على اليمن: وجهة نظر يمنية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net>

(4) فرانس 24 (2011). ما هي أبعاد الموقف السعودي من الأحداث في سوريا، متاح على الرابط:

<http://www.france24.com>

القطرية قبيل الأزمة كانت تتسم بالصدقة والشراكة والتعاون وتحديداً بعد عام (2003)، حيث شهدت العلاقة بين البلدين توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية واستثمارية والأهم من ذلك هي العلاقات السياسية، حيث دعمت قطر المواقف السورية من خلال دعمها للمقاومة، كما وأن سوريا دعمت المواقف القطرية بخصوص النزاع مع البحرين، إلا أنه مع بدء الاحتجاجات في العالم العربي بدأت مرحلة الفتور في العلاقة بين البلدين سرعان ما تحولت إلى التوتر والقطيعة⁽²⁾.

- **الملف العراقي:** ازداد الملف العراقي أكثر هشاشة بسبب ضعف العلاقة التشاركية بين المكونات الرئيسية للدولة العراقية، الأمر الذي يفرض على المملكة نظراً لخطورة الأوضاع في العراق وتأثيراتها على الأمن الخليجي، أن تسرع بمعاونة العراقيين للتوصل إلى رؤية توافقية بشأن عقد اجتماعي جديد يحافظ على وحدة الدولة العراقية ويفسح المجال للجميع للمشاركة. الأمر ذاته يتكرر مع الأزمة الليبية، حيث دعمت المملكة العربية السعودية الشرعية الليبية منذ بدء الأزمة وحثت جميع الأطراف على استكمال البناء المؤسساتي الانتقالي، وضرورة تعزيز التنسيق بين القوات العسكرية والأمنية الليبية الشرعية، وحثها على العمل بسرعة لوضع قيادة عسكرية وأمنية مشتركة في ليبيا، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة جميع فئات المجتمع الليبي في العملية السياسية وتعزيز التواصل والتوعية داخل ليبيا.

- **تزايد السياسات الإيرانية العدوانية:** حرصت المملكة العربية السعودية، على الرغم من معاناتها من السياسات العدوانية الإيرانية، على استخدام وممارسة سياسة ضبط النفس منذ قيام الثورة الإيرانية 1979، وفي ظل تزايد هذه التدخلات والسياسات العدوانية الإيرانية، اتخذت المملكة بعض المواقف والقرارات التي هدفت إلى مواجهة هذا الإرهاب، حيث جاء تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة، وتأسيس مركز عمليات مشتركة بمدينة الرياض لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب ولتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم تلك الجهود، بالإضافة إلى دور المملكة في الترسخ لعملية النصح والإرشاد عبر مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة⁽¹⁾.

- **الأزمة مع قطر:** حدثت هذه الأزمة كأحد توابع مؤتمر الرياض 2017، وبينما ظل الخلاف فيما سبق محصوراً على قطر والإمارات العربية المتحدة، أدى دخول السعودية على خط الخلاف مع قطر إلى تعظيم مستوى الخلاف، ووصل إلى حد المقاطعة الرباعية (الإمارات - السعودية - البحرين - مصر)، في مواجهة الدوحة ودعمها الإسلاميين، لإرغامها على تغيير سياستها الإقليمية لتتماشى مع السياستين السعودية والإماراتية، إذ انتقلت العلاقة بين الأمير محمد بن سلمان الذي أصبح لاحقاً ولياً للعهد السعودي والشيخ

⁽²⁾ ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (2016)، "العلاقات السورية-القطرية"، متاح على الرابط: [//ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)

(1) طاهر، أحمد، مرجع سابق.

محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، إلى مستويات عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل الخبرات، خصوصاً في ملفات مكافحة الإرهاب، والتضييق على حركة الإخوان المسلمين، والتدخل في اليمن. ويمكن تفسير تحول الموقف السعودي في ضوء تخلي السعودية عن دعم الإسلام السياسي؛ حيث أدت عوامل تراجع المكاسب الميدانية للإسلاميين في سوريا والعراق وليبيا إلى عدم جدوى استمرار دعم المحور الإسلامي الراديكالي، وإن الخلاف السعودي القطري نابع من رغبة الطرفين في التنافس الإقليمي على زعامة المنطقة في ظل التنافس التركي الإيراني على زعامة العالم الإسلامي.

مسارات التحرك السعودي للتعامل مع القضايا الإقليمية:

أبدت المملكة العربية السعودية اهتمامها بالبعد الأمني والدفاعي، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من أزمات سياسية تؤثر سلباً على أمن وسلام منطقة الخليج العربي، الأمر الذي دفع المملكة ودول الخليج العربي إلى بناء استراتيجيات وقائية للتعامل مع تداعيات التنظيمات الإرهابية، وكذلك استراتيجية خاصة بحرب الفضاء الإلكتروني (السيبراني)، وعمدت السعودية إلى التحرك⁽¹⁾ إلى تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية والبحث عن اكتساب قدرات نووية غير تقليدية لمواجهة التهديدات الصاعدة، حيث أكد تقرير التوازن العسكري الصادر في شباط/فبراير 2015 عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، أن الدولة السعودية هي الدولة الأعلى من حيث نسبة الانفاق العسكري (أكثر من 20% في العام 2014 مقارنة بـ 10% زيادة نسبة الانفاق في العام 2012)، بما يشكل نسبة تتراوح ما بين (35-40%) من إجمالي الزيادات في الانفاق العسكري في دول الشرق الأوسط، وتسعى المملكة جاهدة لشراء مقاتلات غير تقليدية قادرة على حمل قذائف نووية تكتيكية، طالما أن السعودية لديها الحافز القوي والقدرة المالية التي تمكنها من امتلاك قدرات نووية غير تقليدية.

- **تأسيس التحالفات الإقليمية في مواجهة التهديدات:** اتجهت السعودية إلى تأسيس تحالفات لمواجهة التهديدات المختلفة، وتعتبر سياسة التحالفات الإقليمية مفضلة لدى نخب الحكم في السعودية، ومنها محاولات السعودية المستمرة في بناء التحالف العربي في اليمن، والتحالف الإسلامي، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة، وتعتبر السعودية الدولة البينية بين مختلف الأطراف، فلا يجمعها خصومة مع كلا من تركيا والإمارات ومصر، على عكس العلاقات المصرية التركية أو الإماراتية التركية⁽²⁾.

- **الإعلان عن تشكيل التحالف العسكري:** بين الدول الإسلامية التي قامت بتأسيسه في شهر كانون الأول/ديسمبر 2015 بقيادتها ومشاركة 34 دولة إسلامية. وقد كشف التحالف الذي

(1) الأزدي، أحمد حسن (2015). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، نقلا عن الرابط:

www.alyaum.com/article/4043778

(2) تلجي، اسماعيل نعمان (2017). أضواء على تحول السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، نقلا عن الرابط:

<http://turkarabworld.com>

ضم دولاً كثيرة مثل: تركيا ومصر والسودان ونيجيريا والباكستان وماليزيا، عن مساعي السعودية جعل تعاونها السياسي مع العالم الإسلامي أكثر قرباً.

- **تشكل العلاقات مع الجهات المؤثرة البارزة في النظام العالمي:** أدركت السعودية أنها لا يمكنها الاعتماد على علاقات دائمة ومستقرة مع الولايات المتحدة، وبالتالي وجهت السعودية نظرها شرقاً، حيث تلعب السعودية دوراً أساسياً في السياسة الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

- **تعزيز دور السعودية في التجارة الإقليمية والعالمية:** وتنمية تعاونها مع الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان، لما لهذه الدول مكانة رئيسية بين مصادر واردات المملكة، وفي هذا الإطار استضاف الملك سلمان عقب توليه منصبه مباشرة في شهر آذار/ مارس 2015 الرئيس الكوري الجنوبي بارك غون هي، وتم التوقيع على اتفاقية استراتيجية تقوم بموجبها بإنشاء محطة نووية في المملكة تبلغ كلفتها ملياري دولار، كما استقبلت المملكة رئيس الوزراء الهندي ناراندرا مودي في شهر نيسان/ أبريل 2016، فالمملكة تشكل الدولة الأكثر استضافة للمواطنين الهنود بين دول الخليج، ويقوم العمال الهنود الذين يعملون فيها بتحويل 11 مليار دولار سنوياً إلى الهند، وتأتي الهند في المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة في شراء النفط من السعودية.⁽²⁾

- **التقارب السعودي – الروسي:** رغم التطورات التي حدثت في علاقات موسكو والرياض، ولآخرها زيارة العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2017، في أول زيارة رسمية يقوم بها ملك سعودي إلى روسيا، فإن المسعى السعودي في الاستفادة من مبدأ تنويع العلاقات الخارجية يظل محدوداً ويتسم بالموسمية وعدم الثبات، حيث شهدت العلاقات السعودية الأمريكية حالة من التوتر وعدم الاتفاق، خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، فيما يتعلق بالرؤية تجاه الملفات العالقة في الشرق الأوسط، وبلغت الخلافات الأمريكية السعودية مرحلة متقدمة من التصعيد عندما وجه أوباما في مارس/ آذار 2016 اتهامات صريحة للمملكة، من خلال مجلة "ذي أتلانتيك" الأمريكية، "بتأجيج الصراعات في الشرق الأوسط عبر تمويل التعصب الديني ورفض التعايش مع إيران". "ويعمل الرئيس الأمريكي ترامب على بناء شراكة عميقة مع السعودية ممثلة بولي العهد الجديد محمد بن سلمان، والذي يمسك بملفات استراتيجية عدة ذات اهتمام مشترك؛ مثل الملف الأمني والاقتصادي من خلال برنامج رؤية 2030⁽³⁾.

أن المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، وخصوصاً ثورات الربيع العربي وتداعياتها المحلية والإقليمية في سوريا واليمن ومصر، قد شكلت محدد رئيسي

(1) الأزدي، أحمد حسن، مرجع سابق.

(2) تلجي، إسماعيل نعمان، مرجع سابق.

(3) جريدة القدس العربي (2018). العلاقات الأمريكية السعودية.. برود في عهد أوباما ودفء يعود مع ترامب. بتاريخ

2018/5/25

للسياسة الخارجية السعودية، في ضوء تزايد التدخلات الإقليمية الإيرانية والتركية في قضايا ونزاعات المنطقة العربية، وانتشار الجماعات المتطرفة والارهاب، بالإضافة إلى انخفاض اسعار النفط، والخلافات بين الدول الخليجية، هذه المتغيرات في مجملها شكلت محددات مؤثرة على السياسة الخارجية السعودية ودورها الإقليمي. أن التحولات الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط تركت أثراً جوهرياً على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية سواء على مستوى التوجهات أو الأدوات، أن السياسة الخارجية السعودية سوف تتحول بلا شك من التركيز على "توازنات المصالح" إلى التركيز على "توازنات القوة" بما قد يجعلها تميل للنهج الاستباقي وتوظيف القوة لحسم في بعض الملفات خاصة المرتبطة بالتهديدات المباشرة، إلا أن ثمة شبه اتفاق من ناحية أخرى على أن السياسة الخارجية السعودية تحكمها ثوابت تاريخية سوف تجعلها تستمر في نهج السياسة "المرنة" التي تقوم على توظيف أدوات الدبلوماسية والوساطة ومبادرات التوفيق بين الفرقاء في بؤر الصراعات الإقليمية⁽¹⁾.

مما سبق يمكن القول: بأن هناك مسؤولية كبرى تلقى على عاتق السياسة الخارجية السعودية، نظراً لتعدد القضايا العربية وتشعبها، مما فرض على المملكة الانغماس في كثير من أزمات المنطقة ومشكلاتها، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تحديد الرؤية سعياً لتحقيق طموحاتها المأمولة من خلال تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وزيادة الكفاءة، فقد طلب مجلس الشورى السعودي لوزارة الخارجية بضرورة وأهمية صياغة وثيقة للسياسة الخارجية السعودية تتضمن تشخيص الوزارة للبيئتين الإقليمية والدولية، وتحديد الأولويات على مستوى الدول والقضايا وتوضيح رؤية المملكة السياسية وتوجهاتها للمهتمين كافة.

الخاتمة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى الاجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما واقع توظيف الرؤية السعودية (2030) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية؟ وقد تبين من خلال الدراسة أن الرؤية السعودية 2030 تسهم في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في السعودية ضمن ثلاث محاور هي المجتمع الحيوي، والوطن الطموح، والاقتصاد المزدهر ويشتمل كل محور من تلك المحاور الثلاث على عدة محاور فرعية؛ إذ يقوم المحور الأول، المجتمع الحيوي، على القيم الحضارية والثقافية الفريدة للمملكة والذي يهدف إلى تطوير الهوية الوطنية الراسخة للمملكة العربية السعودية، بينما يركز المحور الثاني؛ الوطن الطموح على دور الحكومة وكيفية أدائه من خلال استخدام الأدوات الاستثمارية المتاحة، ويهدف المحور الأخير، الاقتصاد المزدهر، إلى تنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال وجذب أفضل المواهب. وفي ظل أهمية تلك المحاور في تحقيق الرؤية من خلال استغلال الموروث الديني والثقافي للمملكة بالشكل الايجابي، وكفاءة الاستثمار، وميزة الموقع الجغرافي، ستكون هذه

(1) رُحيم، محمد عزت (2015). الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.

الرؤية النقطة المرجعية للقرارات المستقبلية، الأمر الذي سيعزز من مقومات القوة للدولة السعودية، حيث تهدف المملكة إلى حماية النظام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية.

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- أخذت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بعد عام 2015 بعداً إضافياً وجديداً، أتمت بقوة القرار وحزم المواقف على المستوى الداخلي والخارجي للدولة، وعلى كافة الساحات الإقليمية والدولية، سواء كان ذلك في اليمن أو سوريا وفي مجال مكافحة الإرهاب بكل عزم وتصميم بما في ذلك إنشاء التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب.
- تهدف الرؤية السعودية 2030 إلى بناء دولة مزدهرة يستطيع جميع مواطنيها تحقيق أحلامهم، وهي تعبر عن أهداف وتوقعات بعيدة المدى وتركز على قدرات وامكانيات المملكة، كما أنها تسعى كذلك إلى تحويل تلك الإمكانيات ونقاط القوة إلى أدوات تمكين تساعد على تحوّل المملكة خلال الخمسة عشر عاماً القادمة.
- اكتسبت المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط نظراً للمكانة الروحية للمملكة وحيوية دورها الاقتصادي، فضلاً عن دورها في دعم الاستقرار الإقليمي، حيث أثرت التحولات الصاعدة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير على السياسة الخارجية السعودية سواء على مستوى توجهاتها أو أدواتها.
- إن دور السعودية في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم، والذي يبقي دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.
- أصبحت السعودية لاعباً فاعلاً في العلاقات الإقليمية والدولية في إطار النظام الدولي الجديد وقد أتضح هذا الدور، من خلال علاقات المملكة التي أصبحت تتصف بالشمولية، وقيام هذه العلاقات على أساس المصالح المتبادلة والمكانة التي تتمتع بها المملكة في ضوء ما تمتلكه من احتياطات الطاقة، وموقعها في محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية والاقتصادية، مما مكن المملكة أن تكون عامل مؤثر في الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، نتيجة للأهمية الجيوستراتيجية للمملكة والتي برزت في ظل النظام الدولي الجديد.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو ليلة، سعاد محمود (2012). القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. القاهرة: السياسة الدولية. 47 (189).
2. الأزدي، أحمد حسن (2015). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، نقلا عن الرابط: www.alyaum.com/article/4043778
3. الأعظمي، وليد (1992). العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج، لندن: دار الحكمة.
4. آل حدال، خالد بن سعيد بن محمد (2016). إشكاليات وتحديات السياسة الإقليمية للمملكة العربية السعودية 2010-2015. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
5. البقمي، هليل (2016). "التحول الوطني 2020" ينطلق بـ 543 مبادرة. نقلا عن الرابط: <http://www.alhayat.com/article>
6. بوشول، السعيد؛ غانية، نذير؛ جرمون، سعاد (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي-دراسة حالة المملكة العربية السعودية. بحث منشور، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
7. تلجي، اسماعيل نعمان (2017). أضواء على تحول السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، نقلا عن الرابط: <http://turkarabworld.com>
8. تميم، جمال (2005). صنع القرار السياسي في المملكة. المؤسسات الشرعية، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، المعهد الدبلوماسي، الرياض.
9. التميمي، ناصر (2017). السعودية: "رؤية 2030" وتداعيات الأزمة الخليجية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
10. جريدة القدس العربي (2018). العلاقات الأمريكية السعودية.. برود في عهد أوباما ودفء يعود مع ترامب. بتاريخ 2018/5/25.
11. الحسيني، عامر بن محمد (2013)، هل يملك العرب القوة الاقتصادية التي تحقق التنمية المستدامة؟، نقلا عن الرابط: <http://www.aleqt.com>
12. الحمداني، قحطان (2004). الأساس في العلوم السياسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر.
13. الدخيل، عبد العزيز (2018). رأي في الرؤية 2030، بيروت: مركز الخليج للدراسات.
14. الدخيل، عبد العزيز محمد (2017). الاقتصاد السعودي: قبل "رؤية 2030" وبعدها، بيروت: دار الساقى.
15. رُحيم، محمد عزت (2015). الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.
16. رؤية المملكة العربية السعودية 2030. برنامج التحول الوطني، نقلا عن الرابط: <http://vision2030.gov.sa/ar/ntp>
17. رويتز (2016). أبرز ملامح خطة التنمية السعودية "رؤية المملكة 2030". نقلا عن الرابط: <https://ara.reuters.com>
18. الزياتي، أمل، (1983). علاقات المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج، مجلة دراسات الخليج العربي، العدد 33.
19. سامي، ايمان (2018). أهداف وخدمات هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. نقلا عن الرابط: <https://www.almrsal.com/post/605593>

20. الشبيري، محمد: (2014)، حقيقة التدخل السعودي في حل القضايا اليمنية، صحيفة رأي عام، متاح على الرابط: <http://www.raialyoum.com>.
21. شنيكات، خالد حامد؛ عريبات، غالب (2012). التنبؤ ونظرية العلاقات الدولية: مراجعة للأدبيات النظرية. مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 39 (3).
22. طاهر، أحمد (2018). السياسة الخارجية السعودية 2018 الفرص والتحديات. نقلا عن الرابط: [/http://arb.majalla.com/2018/01](http://arb.majalla.com/2018/01)
23. عالم، أمل (2015)، الصراع السعودي الإيراني على اليمن: وجهة نظر يمنية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط: [/http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net).
24. العبادي، عمار محمد سلو (2012). محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسَّعْرية للمملكة العربية السعودية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (164).
25. عبد الفتاح، عبد الكافي اسماعيل (د.ت). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (د.ن)، (د.م).
26. العلي، خالد، (1419هـ). مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية: المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.
27. فرانس 24 (2011). ما هي أبعاد الموقف السعودي من الأحداث في سوريا، متاح على الرابط: <http://www.france24.com>
28. الكبيسي، عامر خضير (2010). مدخل لدراسة الاستراتيجيات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
29. كوسانتش، غريغوري؛ ميلكوميان، يلينا (2005). تطور السياسة الخارجية السعودية، من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات، راجعه وعلق عليه ماجد بن عبد العزيز التركي، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، السعودية.
30. موقع (dw) (2018). معهد ستوكهولم الدولي: الشرق الأوسط المنطقة الأكثر استيراداً للأسلحة في العالم. نقلا عن الرابط: <https://www.dw.com/ar>
31. موقع وزارة الخارجية السعودية (2018). على الرابط التالي: <http://www.mofa.gov.sa>
32. ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (2016)، العلاقات السورية-القطرية، متاح على الرابط: ar.wikipedia.org

المراجع الأجنبية:

33. Ernest J. Wilson (2008). Hard Power, Soft Power. Smart Power. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. Vol. 616. Public Diplomacy in a Changing World Mar. p.168 .